

أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية -

علي فايع المزاح الأمعي

كلية ابن رشد || أمها || المملكة العربية السعودية

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي، حيث تم دراسة أثر حجم مجلس الإدارة وتركيبته مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستدلالي الذي يقوم على جمع البيانات الكافية عن موضوع الدراسة، والوصول إلى المعرفة الواضحة لمشكلة الدراسة.

وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لشركات التأمين للحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير المالية المنشورة، وذلك لدراسة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي.

ومن أبرز نتائج الدراسة:

- يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
 - يوجد أثر لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
 - يوجد أثر لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
 - يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
 - يوجد أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
 - يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- ومن أبرز التوصيات:

- ضرورة أن تقوم إدارات شركات التأمين بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.
- ضرورة دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل الشركة كإدارة المراجعة الداخلية وغيرها لما من ذلك من أثر على تحسين أدائها المالي.

- ضرورة إجراء المزيد من البحوث العلمية لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية في مجال الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، التأمين

المقدمة:

يعد موضوع حوكمة الشركات من المواضيع المهمة المطروحة في ظل الأوضاع والأزمات المالية المتلاحقة نتيجة للأحداث الاقتصادية، فنلاحظ بأنه لا يكاد يخلو حدث اقتصادي إلا ويتم التطرق لموضوع الحوكمة ودورها في حماية الشركات من التعثر المالي والمحافظة على أملاك المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال والمساهمين، ومنع الشركات من الوقوع في الأزمات المالية، إضافة لتعزيز الشفافية وانعكاس ذلك على أدائها المالي (رشيدة، 2013: أ) وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تعزيز مفاهيم الرقابة على أداء الشركات، بما يحافظ على المصالح والحقوق المالية للمساهمين، وذلك لتشجيع وتنمية الاستثمار، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان تدقيق الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين

مع تكوين لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق الرقابة (السامرائي، 2013: 279).

ويعتبر إدراك الوحدات الاقتصادية لأهمية تحسين نظم الحوكمة لديها عنصراً أساسياً، واعتمادها للحوكمة ذاتياً يعد أكثر فعالية ونجاعة من فرضها بقوانين أو تعليمات، إذ أنه وفي عالم أصبح يتسم بحرية الاستثمار وانتقال رأس المال، أصبح من الصعب على الوحدات الاقتصادية اجتذاب التمويل اللازم من المستثمرين دون إيجاد نظم حوكمة جيدة وفقاً للمعايير الدولية (الداعور، 2013: 255).

ومن هنا برزت أهمية دراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، والأمور التي يجب أن تتوفر في آليات الحوكمة حتى تؤتي الثمار المرجوة منها في تحسين الأداء المالي وزيادة الثقة في هذا القطاع.

مشكلة الدراسة:

أدى توسع أعمال شركات التأمين إلى تعقد العمليات المالية، الذي أصبح لزاماً عليها تطوير طرق وأساليب إدارتها، وذلك بوضع آليات تضمن للشركات التأمين تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها، ولمواكبة ذلك برزت الحوكمة كأحد الأساليب الجديدة التي توفر الشفافية وزيادة الثقة والضبط في الشركات والذي يترتب عليه تحسين أدائها المالي. وآليات الحوكمة كثيرة ومتعددة ولا يمكن دراستها بشكل كامل في آن واحد إلا أن من أبرز هذه الآليات هو حجم مجلس الإدارة وتركيبته من حيث نوع الأعضاء، وكذلك لجنة المراجعة وما يرتبط بها من عدد من اجتماعات لهذه اللجنة ونوعية الأعضاء الذين يشكلونها، ومن هنا يمكن القول أن مشكلة الدراسة تركز في الإجابة على الأسئلة التالية المتعلقة ببعض آليات الحوكمة:

- 1- هل يؤثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين السعودية؟
- 2- هل يؤثر وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين السعودية؟
- 3- هل يؤثر وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين السعودية؟
- 4- هل يؤثر عدد أعضاء لجان المراجعة على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين السعودية؟
- 5- هل تعقد لجان المراجعة الاجتماعات الدورية المطلوبة وما هو أثر هذه الاجتماعات على الأداء المالي؟
- 6- هل هناك تأثير لأعضاء لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين؟

3-1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة على شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية بشكل عام، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- 1- إبراز مفهوم الحوكمة في شركات قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية .
- 2- التعرف على الحوكمة فيما يتعلق بتأثير مجلس الإدارة وتكوينه، وكذلك دور المراجعة على آليات الحوكمة وانعكاسها على الأداء المالي لشركات التأمين.

4-1 أهمية الدراسة:

- تتبع أهمية الدراسة من كونها محاولة لإلقاء الضوء لمعرفة أثر آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية في قطاع التأمين وانعكاس ذلك على الأداء المالي، وهو ما لم تتم دراسته وإبرازه من قبل مما يعد مساهمة فعالة للوقوف على بعض الجوانب المرتبطة بالحوكمة خصوصاً في قطاع التأمين والتي من أهمها:
- 1- تقدم للمعنيين الجوانب الإيجابية للحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للشركات المساهمة العامة.
 - 2- بيان أهمية تطبيق آليات الحوكمة في قطاع التأمين.
 - 3- الأثر الواضح المتحصل من خلال تطبيق بعض آليات الحوكمة كمجلس الإدارة وكذلك لجنة المراجعة في شركات التأمين وتحسن أدائها المالي وزيادة ثقة المساهمين.

5-1 فرضيات الدراسة:

- بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: لا يؤثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين.
 - الفرضية الثانية: لا يؤثر وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين.
 - الفرضية الثالثة: لا يؤثر وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين.
 - الفرضية الرابعة: لا يؤثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين.
 - الفرضية الخامسة: لا يؤثر عدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين.
 - الفرضية السادسة: لا يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين.

6-1 حدود الدراسة

- تتمثل حدود البحث في الجوانب التالية:
- حد الموضوع: اقتصرت الدراسة الحالية على قياس أثر الحوكمة على الأداء المالي في قطاع التأمين.
 - الحد المكاني: تعتمد الدراسة على التقارير المالية المنشورة لشركات العاملة في قطاع التأمين العاملة داخل المملكة العربية السعودية.
 - الحد الزمني: تقتصر هذه الدراسة على التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين السعودية خلال عام 2016م.

7-1 ما تميزت به هذه الدراسة

تعد هذه الدراسة هي الدراسة الأولى في مجال الحوكمة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية حيث أجريت دراسات على قطاعات مختلفة مثل قطاع البنوك والقطاع الصناعي في مجال الحوكمة.

2- الاطار النظري والدراسات السابقة

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول والاقتصاديات المتقدمة والناشئة لما توفره الحوكمة من مزايا للشركات المساهمة "وقد أصبحت أساليب حوكمة الشركات من المصطلحات شائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة كونها شركات يمكن أن يستثمر بها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى وأنها تبني نفسها على الثقة التي تعتبر من أهم قواعد الحوكمة، كما أصبحت هذه المصطلحات تزداد أهمية يوماً بعد يوم" (النجار وعقل، 2016: 1).

وظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية ولعل أبرز هذه الأزمات انهيار شركتي Enron ، WorldCom في الولايات المتحدة عام 2001م (علاونة وعبد الكريم، 2013: 471)

وتُعد حوكمة الشركات إحدى الأمور التي تهدف إلى الحفاظ على النظام المالي وضمان استقراره والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وعدم تعرضها للأزمات والانهيار، سواء كان لشركة كبيرة أم مؤسسة صغيرة، وقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة على دراسة هذا الدور الذي ساهمت فيه الحوكمة من وقاية الشركات من التعثر والإفلاس (الغزالي، 2015: 27).

وقد قامت الدول بوضع أنظمة ولوائح الحوكمة لتقوم الشركات المساهمة بالاسترشاد بها والمملكة العربية السعودية من هذه الدول التي قامت بوضع لوائح بغرض تعزيز حوكمة الشركات داخلها لما توفره من تعزيز الشفافية والإفصاح والمساءلة، وحماية حقوق المساهمين، وصغار المساهمين، والكشف عن كل المخصصات والرواتب لأعضاء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين والمراتب العليا.

2-2 مفهوم الحوكمة:

تعددت المفاهيم المرتبطة بالحوكمة وذلك باختلاف وجه نظر كل من نظر إليها فقد عرفت الحوكمة بأنها " قواعد لقيادة الشركة وتوجيهها تشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية علماً بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق وبيئة الأعمال" (سوق الأوراق المالية، 2017: 8) أو هي "الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبين الأهداف الفردية والمشاركة من جهة أخرى، وأن إطار حوكمة المنشآت يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضاً على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد، والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمنشآت والمجتمع". (بورقبة وغربي، 2015: 129) وقد عرفت أيضاً بأنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها توفر أيضاً الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء" (عيسى، 2014: 36)، وعرف خضر "بأنها مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار من الشفافية والمسائلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق" (خضر، 2012: 87)، كما وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" (Freeland, 2007: 3).

بناء على ما سبق نجد أنه ليس هناك تعريف موحد للحوكمة وعليه يمكننا من تعريفها "بأنها مجموعة من القواعد التي تعمل على ضبط العمل بالشركة ضمن نطاق من الشفافية والمسؤولية تكفل حقوق العاملين فيها وملاكها وتحقيق أهدافها بكفاءة.

3-2 خصائص حوكمة الشركات:

هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في الحوكمة وهي كما يلي: (السحر، 2015: 25).

- 1- الانضباط: الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
- 2- الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- 3- الاستقلالية: تشمل استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- 4- المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.
- 5- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- 6- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- 7- المسؤولية المجتمعية: النظر إلى الشركة كمواطن جديد.

4-2 أهداف الحوكمة في الشركات السعودية:

تهدف لائحة الحوكمة في الشركات السعودية إلى ما يلي (هيئة السوق المالية، 2017: 11)

- 1- تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم.
 - 2- بيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتهما.
 - 3- تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركة.
 - 4- تحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية وتعاملاتها وبيئة الأعمال وتعزيز الإفصاح فيها.
 - 5- توفير أدوات فعالة ومتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح.
 - 6- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة في الشركة.
 - 7- وضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح ومراعاة حقوقهم.
 - 8- زيادة كفاءة الإشراف على الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لذلك.
 - 9- توعية الشركات بمفهوم السلوك المهني وحثها على تبنيه وتطويره بما يلائم طبيعتها.
- ويمكن إضافة مجموعة من الأهداف للحوكمة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي (انشاصي، 2015: 27)
- 1- توفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر عن عدالة وصدق القوائم المالية للوحدة الاقتصادية.
 - 2- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة.
 - 3- تنمية الاستثمارات وتدفعاتها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال.
 - 4- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة.
 - 5- العمل على تحسين الأداء المالي من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين.
 - 6- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.
 - 7- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.

5-2 مزايا وأهمية الحوكمة في شركات التأمين:

هناك العديد من المزايا التي تحققها الحوكمة لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية ويمكن إجمال

أهمها فيما يلي: (رشيدة، 2013: 15-16)

- 1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- 2- رفع مستوى الأداء للشركات، وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدولة.

3- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.

الأطراف المعنية والمسئولة عن تطبيق حوكمة الشركات:

يجب ملاحظة أن هناك أطراف رئيسة تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي:

1. حملة الأسهم (الملاك): هم من يقدمون رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، كما تقوم الشركة بتوفير معلومات شاملة وواقعية ودقيقة وبتوقيت مناسب لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بكفاءة، كما يحق لهم الاطلاع على محضر الجمعية العمومية وبالتالي يمارسون دورهم، من خلال إيصال آرائهم واستفساراتهم إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بصورة منتظمة (مؤسسة النقد العربي السعودي، لائحة حوكمة شركات التأمين: 21).
2. مجلس الإدارة: هم من يمثلون المساهمين والأطراف المعنية ويقوم مجلس الإدارة بتعيين واختيار الموظفين التنفيذيين في المراكز الرئيسية، والقيام بالأشراف على الإدارة العليا ومراقبة أداء الشركة مقارنة بأهداف الأداء التي يحددها المجلس، كما من مهامه القيام بوضع الأهداف وصياغة الخطط الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها، ووضع نظام الرقابة الداخلية والتأكد من كفاءته وفعاليتها وإدارة المخاطر لتقييم المخاطر ومراقبتها بصورة مستمرة، كما يقوم بالارتقاء بمستوى ومعايير الحوكمة بالشركة والتأكد من الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة في جميع الأوقات (سليمان، 2006: 17).
3. الرئيس التنفيذي: تعتبر هي الجهة المسئولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة كما أن الإدارة تكون مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها للمساهمين ويقع على عاتق الإدارة مسئولية الإشراف على الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوي في الشركة باعتباره مسئول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين (سليمان، 2006: 18-19).
4. أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة فيما بينها في بعض الأحيان، والحوكمة تتأثر بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، وتقوم هذه الأطراف بإدارة المهام التي تساعد الشركة على تقديم السلع أو الخدمات التي تقوم بإنتاجها وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة ولا المساهمون من تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الموضوعة (الأغا، 2011: 38).
5. لجنة المراجعة: فهي أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة، وهي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بدور كبير في موثوقية جودة التقارير الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية التدقيق علاوة على ذلك فإن مجرد اعلان الشركة عن تشكيل لجنة المراجعة سيكون له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (الأغا، 2011: 39).
6. مجلس الإدارة: هي أعلى سلطة في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر أليات الحوكمة أهمية لأنه يمثل قمة إطار الحوكمة فالوظيفة الأساسية له هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين

الملكية وسلطة اتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسئولاً بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة (الأغا، 2011: 41)

7. المدقق الداخلي: وظيفته تقييم مستقل داخل التنظيم تهدف إلى خدمته عن طريق قيامه "بتقييم فعالية وكفاءة الضوابط والسياسات والإجراءات الداخلية وآلية رفع التقارير بالشركة ومدى الالتزام بها وتقديم التوصيات لتحسينها" (مؤسسة النقد العربي السعودي، لائحة حوكمة شركات التأمين: 41)، ويقوم بهذه المهمة مجموعة من الموظفين الذين تتوافر فيهم كفاءة خاصة ولديهم دراسة واسعة بكافة أوجه نشاط الشركة وأساليب سير العمل بها.
8. المدقق الخارجي: ويتم أداء هذه المهمة من خلال محاسب معتمد خارج عن المنشأة ومستقل عنها ليقوم بمراجعة بياناتها، وتشكل الاستقلالية للمراجع الخارجي الأساس في أداء عملية التدقيق، ويكن المدقق مستقلاً بحيث يبدي رأياً محايداً في القوائم المالية، ويقوم بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقاً بالقوائم المالية، لذا أصبح دور المدقق الخارجي جوهرياً وفعالاً في حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات (الأغا، 2011: 46-47)

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة وعلاقتها بالأداء المالي:

- 1- دراسة (النجار وعقل، 2016) بعنوان: قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أهم أكثر تأثيراً بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مدونة حوكمة الشركات في فلسطين عام 2009، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 36 شركة بعد تحققها لشروط معينة خلال فترة الدراسة 2009-2014، وقد تم استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد ونموذج تحليل التباين الأحادي .

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

- 2- دراسة (محمدي وقريشي، 2016) بعنوان: أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي لعينة من الشركات العاملة في قطاع الصناعة البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي خلال الفترة 2010م - 2015م، وقد تناولت الدراسة أربع آليات للحوكمة وهي ازدواجية الأدوار، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة المراجعة، كما اعتمدت في قياس الأداء على العائد على الأصول، وذلك باستخدام نموذج انحدار بانل لتحديد أثر التغيير في حوكمة الشركات التي تم قياسها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة، وعدم وجود أثر لكل من ازدواجية الأدوار وحجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركة، كما بينت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية.

3- دراسة (أبو كويك، 2016) بعنوان: أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى فحص مدى الالتزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بقواعد مدونة حوكمة الشركات الفلسطينية لسنة 2009م، واختبار أثر ذلك الالتزام على مؤشرات الأداء المالي لهذه الشركات، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص مدى الالتزام الشركات المساهمة العامة في قواعد مدونة حوكمة الشركات لعام 2009م، وذلك من خلال استبانة وزعت على عينة بلغت 21 شركة مدرجة في بورصة فلسطين كما وتم جمع المؤشرات المالية لسنة الدراسة من خلال التقارير المالية المنشورة للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها الالتزام الواضح من قبل الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بمدونة قواعد حوكمة الشركات لسنة 2009م، كما أظهرت بأنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية على مؤشرات الأداء المالي العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والقيمة السوقية، والقيمة الاقتصادية المضافة، ونسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول، كما بينت إلى أن هناك أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار والعائد على السهم، ولكن لم يظهر أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع مدونة قواعد حوكمة الشركات ضمن أطر قانونية وتشريعية لكي تصبح عملية التطبيق ملزمة من الناحية القانونية وليس اختيارية، كما أوصت بضرورة تفعيل وتعزيز الإفصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات من خلال التقارير السنوية، وكذلك بضرورة تعزيز وتفعيل البيئة الاستثمارية في فلسطين من خلال تفعيل وتحديد الإجراءات المتبعة في الرقابة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

4- دراسة (بورقبة وغري، 2014) بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية؛ حيث تم قياس أثر متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2005-2012م.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية جداً بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة؛ حيث إن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اللجان في المجلس، وكذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ حيث كلما ارتفع حجم المتغير؛ ارتفع العائد على الأصول، بينما يتضح أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول ومتغير تركيز الملكية.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المؤسسات المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، غير أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعها الداخلية والخارجية، كما أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية؛ بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو

غَرر، وستكون المصارف الإسلامية كفاءة إذا نجح مديروها في تحقيق الهدفين في ذات الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين؛ وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

5- دراسة (دراسة رشيدة، 2013) بعنوان: دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من دور كبير لتصبح أكثر جذبا للمستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة الدخل لأسواق رأس المال، وفرة الائتمان، انخفاض تكلفة التمويل، رفع القيمة السوقية للشركة، تخفيض المخاطر وزيادة القدرة التنافسية للشركة، مواجهة الفساد وهروب رأس المال، كمحدد أساسي لقرار المستثمر بالاستثمار في تلك الشركات أو الامتناع عن ذلك وكذلك التنبؤ باستمرار الشركة أو فشلها على المدى الطويل خاصة أداؤها المالي.

وخلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية، ويعتبر مجلس الإدارة أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الإدارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة، وتعتبر المراجعة الداخلية هي الوسيلة الفعالة لتقييم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل الشركة، كما أن هناك وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة شركات التأمين والأداء المالي وهذا ما يدل على نتيجة إيجابية، كما يدل على أن آليات الحوكمة تأثير على الشركة من خلال تحسين أداؤها المالي.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين، وهذا من خلال إلزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، كما يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في وضع مقياس للأداء المالي لشركات التأمين، كما لا بد من جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها، وتراقب علاقتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي إهمال ذلك إلى انفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس.

6- دراسة كيرزان (2013) بعنوان: مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة) .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة وبيان ما إذا كانت هناك فروقات حول المساهمة في التطبيق بين مصارف القطاع الخاص ومصارف القطاع العام، وتكوّن مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين العاملين في تلك المصارف، واستخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مساهمة للتدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، ولكنها بصورة أكبر في بنوك القطاع الخاص، وأنه لا يوجد إشراف كامل لإدارة التدقيق الداخلي على فعالية ممارسة الحوكمة ولا يضمن التدقيق الداخلي حماية كاملة لحقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية للمساهمين المسيطرين في المصارف العامة، وإنما إشراف وحماية بدرجة متوسطة.

وأوصت الدراسة بضرورة إصدار التشريعات المناسبة للمصارف العامة لترقي إلى سويتها في المصارف الخاصة وحث الإدارات العليا في البنوك العامة على دعم دوائر التدقيق الداخلي واعطائها الصلاحيات اللازمة وأن تكون تبعيتها للجان التدقيق لضمان استقلاليتها لتحقيق إشراف مناسب على فعالية ممارسة الحوكمة في المصارف العامة.

7- دراسة غريب (2013) بعنوان: تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات المساهمة السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من مراقبي الحسابات ومديري المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود اهتمام بلجان المراجعة ودورها في حوكمة الشركات، كما أظهرت الدراسة أهمية المقومات اللازمة لتحقيق فعالية لجان المراجعة، وأن الشركات محل الدراسة تحقق مقومات فعالية لجان المراجعة، وقيام لجان المراجعة بالمهام الداعمة للمراجعة الداخلية والخارجية للشركات ولكن ليس بالدرجة التي يجب أن تكون عليها.

وأوصت الدراسة بضرورة توجيه البحث المحاسبي إلى قضايا ذات العلاقة بلجان المراجعة ودورها الحوكمي.

8- دراسة الشمري (2010) بعنوان: دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة لتأصيل مجموعة مقومات لأداء لجان المراجعة التي تلائم ظروف المملكة والتي تعتبر ضرورية لتفعيل حوكمة الشركات، وذلك من خلال اختبار مجموعة من المتغيرات التي تعد معايير يتم الاسترشاد بها لدعم دور لجان المراجعة المتوقع كآلية أساسية من آليات حوكمة الشركات، ونظراً لأن الهدف الأساسي هو التركيز على بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن اختيار أعضاء لجان المراجعة يجب أن يتم في ضوء مقومات أداء تعتمد على مجموعة من المعايير اللازمة لتفعيل حوكمة الشركات، وتنطوي هذه المعايير على تملك أعضاء لجان المراجعة قدرات فاعلة في الأداء، وإن وجود معايير فعالية يساعد في تفعيل آلياتها المختلفة والتي تنعكس بشكل إيجابي على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

وأوصت الدراسة بضرورة صدور تشريع (دليل) من هيئة سوق المال يحدد دور لجان المراجعة لزيادة فعالية أداءها، يمكن أن يكون مسماه نظام لجان المراجعة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية على أن يحتوي هذا النظام كل الجوانب المتعلقة في لجان المراجعة، كما أوصت لضرورة تضافر جهود كل من المنظمات المهنية والجهات المعنية لتنمية الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بإبراز دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها لجمهور المستفيدين.

الدراسة التطبيقية

5-1 منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي فهو الأقرب لطبيعة الدراسة الحالية

5-2 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، وقد اقتصرَت الدراسة على الشركات العاملة في قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (33) شركة، وقد أُستخدِمَ

أسلوب الحصر الشامل لتلك الشركات للحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير المالية للعام المالي 2016 المنشورة

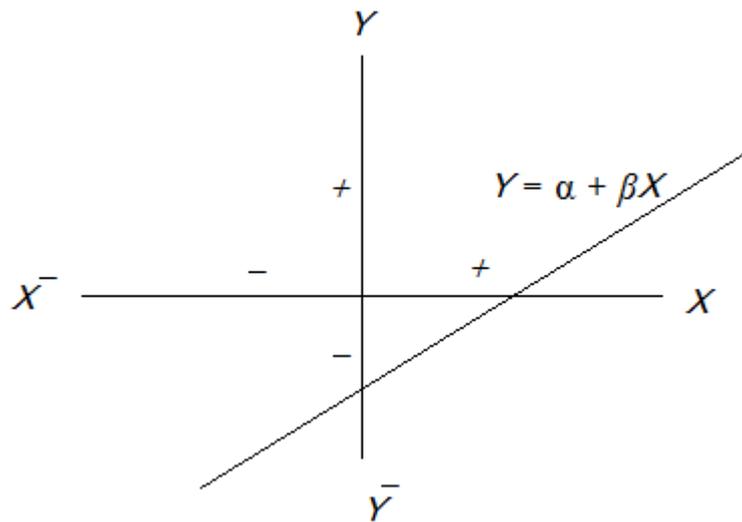
3-5 النماذج الإحصائية المستخدمة :

بناء على مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، والتي اقتصرت على دراسة أثر المتغيرات المستقلة الموضحة بالفصل الرابع على المتغيرين التابعين كل على حدة، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression Analysis، من خلال حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة اختصاراً SPSS، والذي يعطي المؤشرات الإحصائية التالية:

- 1- معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) R^2 : والذي يستخدم لمعرفة مقدار التباين الذي يمكن أن يفسره المتغير المستقل في المتغير التابع.
- 2- قيمة F لتباين الانحدار: والتي توضح مدى وجود الفروق بين الانحدار والبواقي، ومن خلال مستوى الدلالة يتضح هل يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع أم لا.
- 3- معاملات الانحدار (البسيطة والمعيارية B & Beta): والتي تساعد في تحديد مقدار التأثير والإسهام النسبي الذي يحدثه المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، ومعادلة الانحدار البسيط هي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

أي أن الدرجة المتوقعة للمتغير التابع = المقدار الثابت + معامل الانحدار × درجة المتغير المستقل
والمقدار الثابت هو مقدار الجزء المقطوع من محور الصادات (Y)، وبالتالي قد يكون سالب أو موجب كما هو مبين بالشكل التالي:



أي أن الدرجة المتوقعة للمتغير التابع = المقدار الثابت + معامل الانحدار × درجة المتغير المستقل

4-5 متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الأداء المالي لشركات التأمين (Y)، ويستدل عليه من:

Y1 (معدل العائد على الأصول ROA)

Y2 (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)

المتغيرات المستقلة: والتي تم اختيارها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، على النحو التالي:

X₁: عدد أعضاء مجلس الإدارة

X₂: تركيبة مجلس الإدارة (تنفيذي X₂₁، وغير تنفيذي X₂₂)

X₃: عدد اجتماعات مجلس الإدارة.

X₄: عدد أعضاء لجنة المراجعة.

X₅: عدد اجتماعات لجنة المراجعة.

5-5 جمع البيانات

تم جمع بيان المتعلقة بمتغيرات الدراسة، من خلال القوائم المالية للعام 2016م لـ (33) شركة تأمين بالمملكة العربية السعودية

5-6 تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات

5-6-1 تمهيد:

بعد جمع البيانات عن متغيرات الدراسة من القوائم المالية لشركات التأمين ومن خلال تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2016م، ومن خلال حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة اختصاراً SPSS، لتحديد الخصائص الوصفية لتلك المتغيرات من جهة وتحديد العلاقات الترابطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، ويوضح الجدول رقم (1) الخصائص الوصفية لعينة الدراسة لعام 2016م

جدول (1) مؤشرات الأداء المالي لقطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية عام (2016)

م.م	اسم الشركة	رمز الشركة	الاسم المختصر المجلس	مجلس الإدارة			لجنة المراجعة		الربح بعد الضريبة	مجموع الأصول	حقوق الملكية	معدل عائد الأصول	معدل عائد الملكية
				عدد اجتماعات	غير تنفيذي	تنفيذي	عدد	عدد اللجنة					
1	الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	8170	الاتحاد التجاري	4	0	4	7	3	37462814	1605468894	297525074	2.33%	12.59%
2	المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني	8150	أسيج	5	1	4	7	5	8192	559170	125151	1.47%	6.55%
3	الشركة التعاونية للتأمين	8010	التعاونية	3	0	3	7	5	718457	13476121	2927525	5.33%	24.54%
4	شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	8210	بوبا العربية	5	1	4	6	3	523486	7155458	2027054	7.32%	25.82%

م.م	اسم الشركة	رمز الشركة	الاسم المختصر المجلس	مجلس الإدارة			لجنة المراجعة		الربح بعد الضريبة	مجموع الأصول	حقوق الملكية	معدل عائد الأصول	معدل عائد الملكية
				عدد اجتماعات	غير تنفيذي	تنفيذي	حجم	عدد					
5	الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني	8200	الإعادة السعوديه	2	1	1	5	5	18463824	2081429056	805300971	0.89%	2.29%
6	شركة الدرع العربي للتأمين	8070	الدرع العربي	5	1	4	4	4	7057893	1080455822	350162767	0.65%	2.02%
7	شركة الصقر للتأمين التعاوني	8180	الصقر للتأمين	6	0	6	4	4	153332557	1083726962	508880263	14.15%	30.13%
8	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	8290	سوليدرتي تكافل	3	0	3	4	3	47249183	666282409	246216315	7.09%	19.19%
9	شركة ملاذ للتأمين	8020	ملاذ للتأمين	3	0	3	8	3	3277 -	1824450	89359	0.18%	3.67%
10	الشركة الأهلية للتأمين	8140	الأهلية	7	2	5	4	4	16745287	428747317	104391827	3.91%	16.04%
11	شركة التأمين العربية التعاونية	8160	التأمين العربية	6	0	6	5	5	6536714	850554953	244291485	0.77%	2.68%
12	شركة أليانز السعودي الفرنسي للتأمين التعاوني	8040	أليانز إس إف	4	0	4	6	4	24429547	1994693916	221354286	1.22%	11.04%
13	شركة ساب للتكافل	8080	ساب للتكافل	5	0	5	4	5	11855	859569	361201	1.38%	3.28%
14	شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	8030	ميدغلف للتأمين	5	1	4	11	4	40389	4592892	652520	0.88%	6.19%
15	شركة متلايف والمجموعة الأمريكية الدولية والبنك العربي الوطني	8011	متلايف إيه أي جي العربي	7	1	6	4	6	22245268 -	706187389	2417751294	3.15%	0.92%
16	شركة الأهلي للتكافل	8130	الأهلي للتكافل	6	0	6	5	5	33337	1184374	215707	2.81%	15.45%
17	شركة بروج للتأمين	8270	بروج للتأمين	4	1	3	4	3	82789970	986433642	315065467	8.39%	26.28%

م.م	اسم الشركة	رمز الشركة	الاسم المختصر المجلس	مجلس الإدارة			لجنة المراجعة		الربح بعد الضريبة	مجموع الأصول	حقوق الملكية	معدل عائد الأصول	معدل عائد الملكية
				عدد اجتماعات	غير تنفيذي	تنفيذي	حجم المجلس	عدد المراجعة					
18	شركة أمانة للتأمين التعاوني	8310	أمانة للتأمين	5	1	4	4	10335	573836	121606	1.80%	8.50%	
19	الشركة العربية للتأمين التعاوني	8100	سايكو	3	0	3	5	50839662	1257227983	298117169	4.04%	17.05%	
20	الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	8190	المتحدة للتأمين	2	1	1	9	94899	1604275	389610	5.92%	24.36%	
21	الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	8110	وفا للتأمين	2	0	2	5	59252183	732648163	121074293	8.09%	48.94%	
22	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	8012	جزيرة تكافل	4	1	3	6	24647	533857	378864	4.62%	6.51%	
23	شركة اتحاد الخليج	8120	إتحاد الخليج	6	1	5	3	19258923	527264960	146561284	3.65%	13.14%	
24	شركة الراجحي للتأمين	8230	تكافل الراجحي	4	0	4	4	88627	2526528	429363	3.51%	20.64%	
25	شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	8240	تشب	6	1	5	5	30296731	611623118	226380014	4.95%	13.38%	
26	شركة سلامة للتأمين التعاوني	8050	سلامة	3	0	3	4	21304	717490	193176	2.97%	11.03%	
27	شركة أكسا للتأمين التعاوني	8250	أكسا التعاونية	5	1	4	4	30448	1560141	499549	1.95%	6.10%	
28	ولاء للتأمين التعاوني	8060	ولاء	5	0	5	5	112813916	1537895247	435487695	7.34%	25.91%	
29	شركة الإنماء طوكيو مارين	8312	الإنماء طوكيوم	6	0	6	4	17437-	696135	291654	2.50%	5.98%	
30	الشركة الوطنية للتأمين	8300	الوطنية	6	0	6	4	36390	713086	185351	5.10%	19.63%	
31	شركة العالمية للتأمين	8280	العالمية	8	1	7	4	46943957	783960684	330955871	5.99%	14.18%	
32	الشركة الخليجية العامة للتأمين	8260	الخليجية العامة	4	0	4	6	19494	535640	195773	3.64%	9.96%	
33	شركة عناية	8311	عناية	4	0	4	0	25824-	329873	171747	-	-	

م.م	اسم الشركة	رمز الشركة	الاسم المختصر	مجلس الإدارة			لجنة المراجعة			الربح بعد الضريبة	مجموع الأصول	حقوق الملكية	معدل عائد الأصول	معدل عائد الملكية
				عدد اجتماعات	غير تنفيذي	تنفيذي	عدد	عدد اللجنة	عدد					
15.04 %	السعودية للتأمين التعاوني											7.83%		

وبعد جمع البيانات اللازمة تم بناء نموذج الانحدار للمتغيرات التابعة والمستقلة، لاختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية (Ho1): ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحكومة على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية".

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى (Ho1-1) ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين".
2. الفرضية الفرعية الثانية (Ho1-2) ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين".
3. الفرضية الفرعية الثانية (Ho1-3) ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين".
4. الفرضية الفرعية الرابعة (Ho1-4) ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين".
5. الفرضية الفرعية الخامسة (Ho1-5): ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين".
6. الفرضية الفرعية السادسة (Ho1-6) ونصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين".

5-6-2 الإحصاء الوصفي

جدول (2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة والمستقلة	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
حجم المجلس	2.00	10.00	5.36*	2.10	4.43
تنفيذي	0.00	3.00	0.82	0.77	0.59
غير تنفيذي	2.00	8.00	4.55	1.70	2.88
عدد الاجتماعات	2.00	13.00	5.24	2.88	8.31

المتغيرات التابعة والمستقلة	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
عدد لجنة المراجعة	3.00	10.00	4.82	2.43	5.90
عدد الاجتماعات	0.00	13.00	6.94	2.59	6.68
الربح بعد الضريبة	22245268.00	153332557.00	20995248.94	36901862.57	1361747460994890
مجموع الأصول	329873.00	2081429056	514364951.82	639142629.75	408503301161299000.
حقوق الملكية	89359.00	2417751294	214508220.76	440191349.29	193768423985460000
معدل العائد على الأصول	-0.08	0.14	0.03	0.04	0
معدل العائد على حقوق الملكية	-0.15	0.49	0.13	0.12	0.01

* يقرب الرقم إلى أقرب رقم صحيح

جدول (3) معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

حجم المجلس	تنفيذي	غير تنفيذي	عدد الاجتماعات	عدد أعضاء لجنة المراجعة	عدد الاجتماعات
حجم المجلس	1				
تنفيذي	.660**				
غير تنفيذي	.940**	.366*			
عدد الاجتماعات	.768**	.697**	.636**		1
عدد أعضاء لجنة المراجعة	.722**	.684**	.586**	.957**	1
عدد الاجتماعات	.832**	.702**	.713**	.706**	.700**

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرات المستقلة، وهذا يعني أن وجود المتغيرات مع بعضها في نفس المعادلة يؤدي إلى زيادة أو نقصان تأثيرها على المتغير التابع.

5-6-3 اختبار مناسبة البيانات لنموذج الانحدار

5-6-3-1 اختبار التداخل الخطي

يعتمد استخدام النموذج الخطي العام المعروف اختصاراً (GLM)، على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، أي عدم دلالة الارتباط بينها، وفي حالة عدم تحقق الشرط يصبح النموذج غير مناسب، ويتم التحقق منه من خلال عامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)

جدول (4) قيم التباين المسموح به ومعامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة للنموذج المتعدد

مؤشرات التداخل	
عامل تضخم التباين (VIF)	Tolerance التفاوت
Tolerance / 1 =	
2.870	.348
	تنفيذي

2.767	.361	غير تنفيذي
14.148	.071	عدد الاجتماعات للمجلس
12.364	.081	عدد أعضاء لجنة المراجعة
3.882	.258	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق لتضخم التباين للمتغيرات المستقلة بعد استبعاد حجم المجلس، أن مؤشر التضخم أكبر من (2) لجميع المتغيرات المستقلة، في حالة المتغير التابع هو معدل العائد على الأصول، مما يعني أن النموذج المتعدد لا يخلو من مشكلة التداخل الخطي، ويلاحظ أن قيم التباين المسموح به - والتي يجب أن تزيد عن 0.10- ليست متحققة بالنسبة لمتغير عدد اجتماعات المجلس، و متغير عدد أعضاء لجنة المراجعة.

5-6-3-2 اختبار الارتباط الذاتي

مشكلة الارتباط الذاتي تشير إلى وجود ارتباطات بين المتغيرات المتجاورة في النموذج، وأن هذا الارتباط سيكون مصدر التأثير على المتغير التابع. وللتأكد من مدى وجود تلك المشكلة يستخدم اختبار Durbin Watson D- W، وتمتد قيمته بين (0، 4)، وكلما اقتربت قيمته من (2) دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط، وقيمته المثلى تمتد من (2.5) إلى (2.6). وبحساب قيمة الاختبار في حالة النموذج المتعدد والتي بلغت = 1.149، وهو بعيد عن (2) أو لا يقع في الفترة النموذجية [2.5، 2.6]

5-6-3-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

حيث أن المتغيرات المستقلة هي متغيرات منفصلة وليست متصلة، بينما المتغيرات التابعة فهي متغيرات متصلة، لذلك سيكتفي الباحث بعرض خصائص التوزيع للمتغيرات التابعة، والتي كانت على النحو التالي:
يهدف معرفة التوزيع الطبيعي لبيانات المتغيرات المستقلة والمتمثلة بمجموعات قواعد حوكمة الشركات تم اختبار التوزيع الطبيعي لهذه البيانات من خلال معامل الالتواء.

جدول (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمعدل عائد شركات التأمين

معدل عائد الشركة		المؤشرات الإحصائية
Y2 (معدل العائد على حقوق الملكية ROE)	Y1 (معدل العائد على الأصول ROA)	
0.13	0.03	المتوسط الحسابي
0.13	0.04	الوسيط
0.12	0.04	الانحراف المعياري
0.45	- .107	معامل الالتواء
0.64	0.22	المدى

يتضح من الجدول السابق أن معدل العائد على الأصول 0.03، ووسيط 4% بانحراف معياري 0.04 ومعامل التواء -0.107 وهو قريب من الصفر، وهذا يعني قرب توزيع بيانات العائد على الأصول من التوزيع الطبيعي.

بالمثل فالعائد على حقوق الملكية متوسطه = وسيطه = 0.13، ومعامل الالتواء = 0.45 وهو أيضا قريب من الصفر مما يعني اعتدالية توزيع بيانات العائد على حقوق الملكية، وهو شرط أساسي لتطبيق اختبار تحليل الانحدار الخطي.

وبسبب أن حجم العينة (33) شركة، وبالتالي لن يكون حجم العينة مناسباً لتحليل الانحدار المتعدد حيث العينة المناسبة = عدد المتغيرات $\times 10$ ، وهذا لا يكون مناسباً في الدراسة الحالية إلا مع النموذج البسيط حيث يكون عدد المتغيرات 2 أي لا تقل العينة عن (20) شركة، مع وجود تأثير متوقع للارتباطات بين المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛ فضل الباحث عدم الاعتماد على النموذج المتعدد، وتم الاعتماد على النموذج البسيط، وكانت النتائج على النحو التالي:

5-6-3 نتائج اختبار صحة الفرضيات الفرعية

5-6-3-1 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى، والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) معامل التحديد لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.917	.841	.836

يتضح من الجدول السابق أن حجم مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 83.6% من التباين الكلي للأداء المالي

لشركات التأمين "العائد على الأصول"

جدول (7) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.042	1	.042	164.299	.000
البواقي	.049	31	.002		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (حجم

مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول").

جدول (8) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على حجم مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية			مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	
الثابت	-.059	.008	-7.676	.000
حجم مجلس الإدارة	.017	.001	12.818	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على

الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، وكانت قيمة الإسهام النسبي لحجم مجلس الإدارة في التباين الحادث في معدل العائد على الأصول = 91.7% وهو إسهام بدرجة كبيرة (ويرجع ذلك لعدم الأخذ في الحسبان باقي المتغيرات المستقلة)، أي أنه عندما يكون حجم مجلس الإدارة كمتغير مستقل وحيد فإنه يحدث تغيراً كبيراً في المتغير التابع.

والإشارة السالبة لقيمة "ت"، جاءت من القانون:

$$ت = \text{قيمة معامل الانحدار} / \text{الخطأ المعياري لمعامل الانحدار} = 0.059 / 0.008 = -7.676$$

جدول (9) معامل التحديد لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.868	.753	.745

يتضح من الجدول السابق أن حجم مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 74.5% من التباين الكلي للأداء المالي

لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية".

جدول (10) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.361	1	.361	94.410	.000
البواقي	.119	31	.004		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (حجم

مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").

جدول (11) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية" على حجم مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية			مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	
الثابت	-.144	.030		.000
حجم مجلس الإدارة	.050	.005	.868	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على

حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، والإسهام النسبي للمتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع

86.8%.

5- 6- 3- 2 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية، والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (12) معامل التحديد لوجود أعضاء تنفيذيين في الإدارة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.616	.38	.36

يتضح من الجدول السابق أن وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 36% من التباين الكلي

للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"

جدول (13) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.019	1	.019	18.970	.000

البواقى	.031	31	.001
---------	------	----	------

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقى، وهذا يعنى وجود تأثير للمتغير المستقل (وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول").

جدول (14) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	
الثابت	0.007	.008		0.884	.383
تنفيذي	.031	.007	.616	4.355	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، لكل من المتغيرين المستقلين، وكانت نسبة الإسهام النسبي للمتغير 61.6%.

جدول (15) معامل التحديد لتركيبه مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.259	.282	.531

يتضح من الجدول السابق أن وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 25.9% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية".

جدول (16) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.135	1	.135	12.161	.001
البواقى	.344	31	.011		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقى، وهذا يعنى وجود تأثير للمتغير المستقل (وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").

جدول (17) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية" على وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	
الثابت	0.057	0.027		2.127	.042
تنفيذي	.085	.024	.531	3.487	.001

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً للمتغير المستقل، وكانت نسبة الإسهام النسبي لوجود أعضاء تنفيذيين في المجلس 53.1%.

5-6-3 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الثالثة، والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (18) معامل التحديد لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.858	.736	.727

يتضح من الجدول السابق أن وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 72.7% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"

جدول (19) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.036	1	.036	86.397	.000
البواقي	.013	31	.000		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعنى وجود تأثير للمتغير المستقل (وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول").

جدول (20) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	
الثابت	-.057	.010		-5.545	.000
غير تنفيذي	.020	.002	.858	9.295	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، لكل من المتغيرين المستقلين، وكانت نسبة الإسهام النسبي للمتغير 85.8%.

جدول (21) معامل التحديد لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.835	.697	.688

يتضح من الجدول السابق أن وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 68.8% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية".

جدول (22) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.334	1	.334	71.432	.000
البواقي	.145	31	.005		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعنى وجود تأثير للمتغير المستقل (وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").
جدول (23) معاملات انحدار الأداء المالي "عائد حقوق الملكية" على وجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	
الثابت	- .147	.035		-4.264	.000
تنفيذي	.060	.007	.835	8.452	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً للمتغير المستقل، وكانت نسبة الإسهام النسبي لوجود أعضاء غير تنفيذيين في المجلس 83.5%.

5-6-3-4 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الرابعة. والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار

جدول (24) معامل التحديد لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.701	.492	.475

يتضح من الجدول السابق أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 47.5% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول".

جدول (25) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.024	1	.024	30.009	.000
البواقي	.025	31	.001		

يتضح من الجدول السابق عدم دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعنى وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول").

جدول (26) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على عدد اجتماعات مجلس الإدارة

المتغيرات المستقلة	المعاملات اللامعيارية		المعاملات المعيارية		مستوى الدلالة
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	
الثابت	- .017	.010		-1.654	.108
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	.010	.002	.701	5.478	.000

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، وكان الإسهام النسبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة 70.1%.

جدول (27) معامل التحديد لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.649	.421	.402

يتضح من الجدول السابق أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة يفسر ما نسبته 40.2% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"

جدول (28) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.202	1	.202	22.536	.000
البواقي	.278	31	.009		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد اجتماعات مجلس الإدارة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").

جدول (29) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية" على عدد اجتماعات مجلس الإدارة

مستوى الدلالة	ت	المعاملات اللامعيارية			المتغيرات المستقلة
		المعاملات المعيارية	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
.611	- .514		.035	- .018	الثابت
.000	4.747	.649	.006	.028	عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، وبنسبة إسهام نسبي 64.9%.

5-6-3-5 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية الخامسة، والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (30) معامل التحديد لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.640a	.409	.390

يتضح من الجدول السابق أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يفسر ما نسبته 39% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول".

جدول (31) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.020	1	.020	21.491	.000
البواقي	.029	31	.001		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد أعضاء لجنة المراجعة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول").

جدول (32) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على عدد أعضاء لجنة المراجعة

مستوى الدلالة	ت	المعاملات			المتغيرات المستقلة
		المعيارية	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
.168	-1.413		.012	-.017	الثابت
.000	4.636	.640	.002	.010	عدد أعضاء لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً. والإسهام النسبي لعدد أعضاء لجنة المراجعة 64%.

جدول (33) معامل التحديد لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.596	.356	.335

يتضح من الجدول السابق أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يفسر ما نسبته 33.5% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية".

جدول (34) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	م. الدلالة
الانحدار	.171	1	.171	17.120	.000
البواقي	.309	31	.010		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد أعضاء لجنة المراجعة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").

جدول (35) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية" على عدد أعضاء لجنة المراجعة

مستوى الدلالة	ت	المعاملات			المتغيرات المستقلة
		المعيارية	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
.645	-.465		.039	-.018	الثابت
.000	4.138	.596	.007	.030	عدد أعضاء لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، ويسهم المتغير المستقل بنسبة 59.6% في إحداث التغير في المتغير التابع.

5-6-3 نتائج اختبار صحة الفرضية الفرعية السادسة، والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين.

ولاختبار صحة هذا الفرض، تم استخدام الانحدار

جدول (36) معامل التحديد لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي "العائد على الأصول"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.733	.538	.523

يتضح من الجدول السابق أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يفسر ما نسبته 52.3% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول".

جدول (37) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.027	1	.027	36.056	.000
البواقي	.023	31	.001		

يتضح من الجدول السابق عدم دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد اجتماعات لجنة المراجعة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين (العائد على الأصول)).

جدول (38) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على الأصول" على عدد اجتماعات لجنة المراجعة

مستوى الدلالة	ت	المعاملات			المتغيرات المستقلة
		المعيارية	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
.003	-3.240		.014	-.044	الثابت
.000	6.005	.733	.002	.011	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على الأصول"، حيث كانت قيمة "ت" دالة، وكان الإسهام النسبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة 73.3%.

جدول (39) معامل التحديد لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية"

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح
.707	.500	.484

يتضح من الجدول السابق أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يفسر ما نسبته 48.4% من التباين الكلي للأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية".

جدول (40) تحليل تباين الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات (التباين)	ف	مستوى الدلالة
الانحدار	.240	1	.240	31.026	.000b
البواقي	.240	31	.008		

يتضح من الجدول السابق دلالة الفروق بين الانحدار والبواقي، وهذا يعني وجود تأثير للمتغير المستقل (عدد اجتماعات لجنة المراجعة)، على المتغير التابع (الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية").

جدول (41) معاملات انحدار الأداء المالي "العائد على حقوق الملكية" على عدد اجتماعات لجنة المراجعة

مستوى الدلالة	ت	المعاملات		معامل الانحدار	المتغيرات المستقلة
		المعيارية	بيتا		
.024	-2.380		.044	-.106	الثابت
.000	5.570	.707	.006	.033	عدد اجتماعات لجنة المراجعة

يتضح من الجدول السابق أنه يوجد تأثير لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي لشركات التأمين "العائد على حقوق الملكية"، حيث كانت قيمة "ت" دالة إحصائياً، وبنسبة إسهام نسبي 70.7%.

ويمكن تلخيص نتائج البحث في الجدول التالي

نظراً لوجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، لذلك تم استخدام الانحدار البسيط، للتعرف على تأثير كل متغير مستقل على كل متغير من المتغيرين المستقلين.
وفي حالة إدخال جميع المتغيرات معا في نموذج الانحدار فسيكون هناك تأثير متبادل بين المتغيرات المستقلة وهذا له مردود على نتائج الدراسة.

جدول (42) ملخص نتائج تحليل الانحدار لأثر المتغيرات المستقلة (كل على حدة) على ROA

المتغير التابع	مستوى الدلالة	نوع التأثير	معامل الانحدار المعياري	المتغيرات المستقلة
الأداء المالي	0.01	موجب	0.917	حجم مجلس الإدارة
	0.01	موجب	0.616	تركيبة مجلس الإدارة
لشركات التأمين	0.01	موجب	0.531	غير تنفيذي
	0.05	موجب	.701	مجلس الإدارة
"العائد على الأصول	0.01	موجب	.733	عدد اجتماعات
	0.01	موجب	0.640	عدد أعضاء لجنة المراجعة

جدول (43) ملخص نتائج تحليل الانحدار لأثر المتغيرات المستقلة (كل على حدة) على ROE

المتغير التابع	مستوى الدلالة	نوع التأثير	معامل الانحدار المعياري	المتغيرات المستقلة
الأداء المالي	0.01	0.01	0.868	حجم مجلس الإدارة
	0.05		0.858	تركيبة مجلس الإدارة
لشركات التأمين	0.01		0.835	غير تنفيذي
	0.01		.649	مجلس الإدارة
"العائد على حقوق الملكية	0.01		.707	عدد اجتماعات
	0.01		0.596	عدد أعضاء لجنة المراجعة

5-6-4 مناقشة النتائج وتفسيرها:

أثبتت الدراسة أن الحوكمة لها تأثير على العائد المالي لشركات التأمين بالمملكة العربية السعودية، حيث كان لمتغيرات البحث المستقلة (حجم مجلس الإدارة وتركيبته، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة المراجعة،

عدد أعضاء لجنة المراجعة)، تأثيراً على المتغير التابع (العائد المالي لشركات التأمين)، وهذا يتوافق مع الإطار النظري، ومع الدراسات السابقة، إذ يوجد تشابه بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج تلك الدراسات، في كثير من المواضيع، حيث: توصلت دراسة (النجار وعقل، 2016)، إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات.

وتوصلت دراسة (محمدي وقريشي، 2016)، إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة، وعدم وجود أثر لكل من ازدواجية الأدوار وحجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركة، كما بينت إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين حجم مجلس الإدارة والأداء المالي، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية. وهذا يعني تعارض مع نتائج الدراسة الحالية.

وتوصلت دراسة (أبو كويك، 2016)، إلى وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار والعائد على السهم، ولكن لم يظهر أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على كل من نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأصول.

وتوصلت دراسة (بورقبة وغربي، 2014)، إلى وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وكل من تركيبة مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد اللجان في المجلس، وكذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. وهذا يتطابق مع نتائج الدراسة الحالية.

وتوصلت دراسة (دراسة رشيدة، 2013م)، إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات حوكمة شركات التأمين والأداء المالي، وهذا نفس ما توصلت إليه الدراسة الحالية.

وتوصلت دراسة (عمر عيسى فلاح المناصرة، 2013)، إلى لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد على الأصول (ROA) لشركات الخدمات المساهمة الأردنية، كما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد حوكمة الشركات ككل على العائد على حقوق الملكية (ROE) لشركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. وتختلف نتائج تلك الدراسة مع نتائج الدراسة الحالية.

من هنا يرى الباحث أنه كلما كان حجم مجلس الإدارة أكبر، ويعقد اجتماعاته بصورة أكبر كلما ساهم ذلك في رفع العائد المالي للشركة، كذلك إذا كان عدد أعضاء لجنة المراجعة مناسباً، وتتم عقد اجتماعاتها بالشكل الدوري المناسب كلما زاد ذلك من العائد المالي للشركة، كما أن تركيبة مجلس الإدارة (تنفيذي أو غير تنفيذي)، لها أيضاً أثراً واضحاً في العائد المالي للشركة.

5-6-5 النتائج

توصلت الدراسة إلى وجود أثر للحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية.

حيث إنه:

- يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- يوجد أثر لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- يوجد أثر لوجود أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

- يوجد أثر لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- يوجد أثر لعدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).
- يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على الأداء المالي في شركات التأمين (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

ومن خلال نتائج البحث، وتوصيات الدراسات السابقة المتشابهة في نتائجها مع الدراسة الحالية، يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة أن تواصل إدارات شركات التأمين الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الحفاظ إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان استمرار التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.
- 2- ضرورة ذكر المؤهلات العلمية لأعضاء لجنة المراجعة في التقارير السنوية لدى شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية.
- 3- أهمية زيادة الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بما لا يقل عن أربعة اجتماعات خلال السنة.
- 4- ضرورة تفعيل وتعزيز الإفصاح عن قواعد الحوكمة المطبقة في الشركات من خلال التقارير السنوية، وذلك لمساعدة تلك الشركات على تعرف أوجه القصور في تطبيق متطلبات الحوكمة ومحاولة العلاج
- 5- ضرورة دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المؤسسة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وغيرها.
- 6- ضرورة إجراء المزيد من البحوث العلمية المرتبطة بشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، في مجال الحوكمة.

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وأحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني. وإنه يطيب لي ويشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الدكتور علي مفرح سرحان حفظه الله، لتفضله بالإشراف على هذا البحث، وعلى جهده الكبير الذي بذله في إرشادي وفي متابعتي لي طوال فترة إعداد هذا البحث فجزاه الله عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة. فكلي ثقة بالله بأن ملاحظاته السديدة حول هذا البحث سيكون لها بالغ الأثر في إخراج البحث بأفضل صورة فجزاه الله عني خير الجزاء. كما وأشكر البروفيسور عادل غريب على ما قدمه لي من نصح وإرشاد، وأشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذا البحث، وكل من أحبني وخصني يوماً بدعائه، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعفني المقام لذكركم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

قائمة المراجع:

أولاً/ المراجع العربية:

- أبو كويك، كامل حسين محمد (2016): أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
- اخضير، ميادة بسام يوسف (2014): حوكمة الشركات ودورها في مجلس إدارة شركات المساهمة العامة في فلسطين - دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين.
- الأغا، عماد (2011): دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- انشاصي، رولا عبد المجيد (2015): دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية: غزة.
- باجار، محمد صالح والحجيلي، عبيد هادي (2017): أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الإسمت المدرجة في سوق المال السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مجلد 24، العدد 3.
- بورقية، شوقي عشور وغربي، عبد الحليم عمار، (2014): أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 1.
- الحجايا، أكريم صياح والحطيبات، خالد عبد (2011): رقابة مجلس الإدارة وأثره على الأداء المالي للشركات حالة تطبيقية للشركات الصناعية الأردنية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، مجلد 4، عدد 1.
- خضر، أحمد (2012): حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، مصر.
- الخطيب، محمود محمد (2010): العوامل المؤثرة على الأداء المالي: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الداغور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف (2013): مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة- دراسة ميدانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1: 243-280.
- رشيدة، سليمان (2013): دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- رشيدة، سليمان (2013): دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
- الزحيلي، محمد (2004): حكم التأمين على ديون المشكوك فيها في التأمين التعاوني، مجلة الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة، الحادي عشر.
- زينب، بن مراد، (2014): مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر (دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA خلال الفترة 2010-2013)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر
- السامرائي، عمار (2013): أهمية حوكمة الشركات في تعزيز أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.
- سامي، مجدي محمد (2009): دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مج 46، عدد 2.

- السحار، أكرم صابر (2015): العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الداخلي- دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
- سليمان، محمد مصطفى (2006): حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الشمري، عيد بن حامد (2010): دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، بحث منشور، مؤتمر مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- طالب، علاء فرحان والمشهداني، ايمان شيحان(2011): "الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- علاونة، سعيد؛ عبد الكريم، نصر (2013): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد مدونة الحوكمة. المؤتمر الثالث للعلوم المصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعموم الإدارية قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، الأردن.
- عوض الله، أشرف حسني صالح (2015): أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية - دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركتها التابعة، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- غريب، عادل ممدوح (2013): تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م 27، ع 4، الجزء الثاني، مصر.
- الغزالي، رامي (2015): دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الفيومي، أحمد بن محمد(د.ت): المصباح المنير، مكتبة الحلبي، القاهرة، نسخة الكترونية.
- كيرزان، فاتن حنا (2013): مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)، مجلة الجنان للعلوم المالية، المجلد 19، العدد 4.
- ماء البار، نور اسامة (2014): أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين- دراسة تجريبية على شركات التأمين في سورية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- محمدي، نورة والقريشي، محمد الصغير (2016): أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- النجار، جميل حسن وعقل، على خليل(2016): قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، 4 (2): 15-40.
- الندوي، سلمان زيدان (2012): لتأمين التعاوني الاسلامي والتوازن في الادارة والمسئولية. مجلة الجامعة الاردنية، العدد الرابع: 18-42.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Bansal, Nidhi & Sharma, Anil K., (2016): "Audit Committee, Corporate Governance and Firm Performance: Empirical Evidence from India", International Journal of Economics and Finance; Vol. 8, No. 3.
- Barigye, Nick, (2017): Effects of corporate governance on the financial performance of listed companies at the Rwanda Stock Exchange, Strathmore Business School (SBS) Strathmore University
- Bjornsdottir, Anna Regina(2010): Building and Using Assessment Models for Financial Feasibility-Analysis of Investment Projects", Master Thesis, University of Iceland, Iceland, 2010
- Freeland, C, M. (2007): Corporate Governance: basel committee guidance on corporate governance for banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo: Egypt.
- Jermanis, Darja (2006): System Of Measures For Evaluating The Financial Performance Of The Company Lasko", Master Thesis, University Of Ljubljana, Slovene, 2006
- Madhani, Pankaj, (2007): Corporate Governance from Compliance to Competitive Advantage, Business Environment. the Icfai University.
- Madhani, Pankaj, (2007): Corporate Governance from Compliance to Competitive Advantage, Business Environment. the Icfai University.
- Muhammad Abdul Majid Makki, Suleman Aziz Lodhi (2013): Impact of Corporate Governance on Financial Performance, Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) Vol. 33, No. 2, pp. 265- 280
- Yahya Ali Al- Matari & Abdullah Kaid Al- Swidi & Faudziah Hanim Bt Fadzil, (2012): Corporate Governance and Performance of Saudi Arabia Listed Companies, British Journal of Arts and Social Sciences, Vol.9 No.1.

The impact of corporate governance on financial performance In Saudi Joint Stock Companies

Abstract: This study aimed at determining the impact of corporate governance on financial performance. The study examined the effect of the size of the board of directors ,the composition of the board of directors ,and the number of meetings of the audit committee on firm financial performance (return on assets ,return on equity). In order to achieve the objectives of the study ,method was used that collects sufficient data on the subject of the study and access to clear knowledge of the study problem. The comprehensive inventory method for insurers was used to obtain the data required for the study through published financial reports, based on the company's financial performance.

The main results of the study:

- There is an impact on the size of the board of directors on the financial performance of the insurance companies (return on assets and return on equity).
- There is an impact of the existence of executive members on the board of directors on the financial performance of insurance companies (return on assets and return on equity).
- There is an impact of non- executive directors on the financial performance of insurance companies (return on assets and return on equity).
- There is an impact on the number of board meetings on the financial performance of insurance companies (return on assets and return on equity).
- There is an impact of the number of members of the Audit Committee on the financial performance of the insurance companies (return on assets and return on equity).
- There is an impact of the number of Audit Committee meetings on the financial performance of insurance companies (return on assets and return on equity).

Key recommendations include:

- It is recommend that insurance companies should increase compliance with the requirements of corporate governance in order to reach the best proportion of application of the rules of corporate governance to ensure the positive impact of the rules of governance on financial performance.
- The need to support the relevant departments of governance within the financial institution, such as the Department of compliance and internal and legal review and others.

Keywords: Corporate Governance, Financial Performance, Insurance.